

اسم المقال: السياسات العامة للامن الغذائي بعد جائحة كورونا (العراق إنماذجاً)

اسم الكاتب: م.م. ياسر طلال نصیر

<https://political-encyclopedia.org/library/7611>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:55 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوبي المقال تحتها.



السياسات العامة للأمن الغذائي بعد جائحة كورونا (العراق إنموذجاً)^٧

General policies of food security after the Coronavirus disease (Iraq as a model)

Yasir Talal Nadheer

* م.م. ياسر طلال نظير

الملخص:

من خلال البحث ، يمكن القول ان السياسة العامة هي احد العلوم الحديثة التي يجب إعطاء أهمية كبيرة لها ، لما لها من تأثير على البلد على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والدول المتقدمة استطاعت ان تبني نفسها وتصل الى مستوى عال من الرفاهية والتطور نتيجة اهتمامها بوضع سياسات عامة ، وخطط ، وبرامج ، تسير عليها لتنفيذ مشاريعها وأهدافها .

الامن الغذائي لا يقل أهمية عن الامن الوطني او القومي على عد انه جزء منه ، فالدول التي حققت الامن الغذائي استطاعت ان تحقق الاكتفاء الذاتي التي مكنتها من اشباع حاجات المجتمع ، وجعلتها قادرة ليس فقط على تصدير المواد والسلع الغذائية الى الدول التي تعاني من عجز في امنها الغذائي ، بل استطاعت أيضا الضغط على صانع القرار في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها .

على الرغم من الموارد التي يمتلكها العراق الى انه لم يستطع تحقيق الامن والاكتفاء والاستقرار في المجتمع ، بل كان اكثر عرضة للتهديد وانعدام الاستقرار بسبب التحديات الداخلية (التصحر ، انخفاض منسوب المياه ، تدهور الإنتاج الزراعي) ، والتحديات الخارجية (جائحة كورونا) (الصراع الروسي الأوكراني) ، التي انعكست بشكل او باخر على الطبقات الاجتماعية ، وخاصة الطبقات الفقيرة المدعومة الدخل ، على رغم من القرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية لمعالجة مشكلة ارتفاع الأسعار ودعم فئات ذوي الدخل المحدود ، الى انها لم تقضي على خطر الامن الغذائي واصبح يشكل عبئا ثقيلا على الدولة .

الكلمات المفتاحية : السياسات _ الامن _ الغذاء _ كورونا .

Abstract :

According to research, public policy is one of the modern sciences that must be prioritized because of its impact on the country at all political, economic, and social levels, and developed countries have been able to build themselves and achieve a high level of prosperity and development as a result of their interest in developing policies. General strategies, plans, and programs that it uses to carry out its tasks and aims.

Even though it is a subset of national security, food security is as vital. Countries that have achieved food security have been able to attain self-sufficiency,

allowing them to meet societal demands while also exporting food supplies and commodities to countries suffering from a food security deficit. It was also able to put pressure on the decision-maker to make judgments in its favor.

Food security‘ albeit only a subset of national security‘ is equally important. nations that have attained food security have achieved self-sufficiency‘ allowing them to fulfill societal demands while simultaneously exporting food supplies and commodities to nations with food security deficits. It was also able to apply pressure on the decision-maker to make decisions in its favor.

key words : Policies _ Security _ Food _ Corona .

المقدمة:

ان موضوع السياسة العامة يشكل مطلب حق ينبغي فهمه واستيعابه بشكل جيد ضمن الواقع المعاصر ، ولا تستطيع دولة متطرفة الوصول الى اعلى مستويات من الرفاهية والتقدم اذا لم يكن لديها سياسات عامة، وخطط ، وبرامج تتبعها وتسير عليها .

يعد الامن الغذائي من اهم القضايا التي تشغله دول ومنظمات العالم ، فهو جزء اساسي من الامن الوطني والقومي ، اذا يشكل العجز في الامن الغذائي تحديا خطيرا للدولة ويهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، واجه العراق العديد من التحديات خاصة بعد جائحة كورونا ، والصراع الروسي الاوكراني ، ومن ابرز هذه المشكلات هي معضلة الامن الغذائي ، وارتفاع اسعار السلع والمواد الغذائية ، وارتفاع اسعار الدولار او الدينار العراقي ، وتضرر قطاعات كثيرة من المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود .

أهمية البحث: تتعلق أهمية البحث من خلال ان موضوع السياسة العامة والامن الغذائي أصبحت محل اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين ، واصبح هناك مراكز بحثية تهتم بهذه المواضيع ، فالزيادة الكبيرة في السكان ، وانعدام التوازن بين هذه الزيادة والقدرة على توفير الغذاء الازم لها ، استدعى الحاجة الملحة لوضع سياسة عامة تستوعب هذه الطفرة في السكان وجعلها متوازنة مع الحاجة للغذاء ، وخاصة في الدول النامية ومنها العراق .

هدف البحث : ينطلق البحث من مجموعة من الأهداف وهي :

1. بيان أسباب الاهتمام المتزايد بموضوعات السياسة العامة والامن الغذائي ، وتوجه الدول المتقدمة والمتطورة بوضعاليات ووسائل للوصول الى اعلى مستوى يحقق لهم سياسات عامة ناجحة ، وامن غذائي عالي ومتطور يستوعب حاجات المجتمع المتعددة .

2. توضيح التحديات التي يعاني منها الامن الغذائي في العراق ، والوقوف على المشكلات التي من شأنها ان تقف في تحقيق الاكتفاء الذاتي وابداع حاجات المجتمع ، وبالتالي تحقيق الامن الغذائي في العراق.

3. يهدف البحث أيضا الى معرفة اهم السياسات والخطط التي وضعتها الحكومة العراقية لمواجهة خطر الامن الغذائي ، وارتفاع أسعار السلع والم المواد الغذائية ، خصوصا بعد جائحة كورونا ، والصراع الروسي الاوكراني .

مشكلة البحث: مثلت جائحة كورونا والاحاديث التي تلتها بالأخص الازمة الأوكرانية منعطفا جديدا ، حيث قلت إمكانية التبادل التجاري بين الدول ، الامر الذي قاد الى وجود شحة في المواد الغذائية وارتفاع أسعارها في الدول غير المستقرة ومنها دولة العراق ، وهذه الإشكالية تدفعنا لطرح التساؤل الآتي :

1. هل واجه العراق تحديات لحماية الامن الغذائي ؟ وهل استطاع ان يتغلب على هذه التحديات ؟
2. ما هي ابرز تحديات الامن الغذائي في العراق ؟
3. ما هي السياسات العامة التي اتخذها العراق لمواجهة خطر الامن الغذائي ؟

فرضية البحث : يرى الباحث ان العراق قد واجه تحديات كبيرة في مسألة الامن الغذائي بالأخص في فترة تفشي جائحة كورونا حيث ان بناء التحتية والفوقيه لم تكن جاهزة لمثل هكذا تحدي ، لكنه حال انتهاء الجائحة سارع الى اتخاذ سياسات عامة لحماية الامن الغذائي ومنها اصداره قانون خاص بهذا الشأن وشروعه بتطبيق عدد من البرامج ذات الصلة ، الا ان عملية التنفيذ واجهت تحديات اخرى داخلية وخارجية.

الاطار المنهجي للبحث: لقد اعتمد الباحث على منهج التحليل النظمي ، وذلك بتحليل المعطيات المتوفرة عن مشكلة البحث ، وواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وتحليل طبيعة التحديات التي تواجه تحقيق الامن الغذائي العراقي .

أولا : السياسات العامة والامن الغذائي

سوف نتناول المفاهيم الأساسية التي لها صلة بموضوعنا ، نتحدث اولا عن مفهوم السياسة العامة وخصائصها وأسباب الاهتمام المتزايد بهذا المفهوم ، نتطرق ثانيا لمفهوم الامن الغذائي ، وقدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول الى اعلى المستويات التي يؤمن لها الاستقرار على كافة الأصعدة ، ونتحدث عن أسباب الازمات الغذائية العالمية .

١_ مفهوم السياسة العامة وخصائصها:

تعد دراسة السياسات العامة حديثة النشأة مقارنة بالعلوم الادارية والسياسية اذ بدأت دراسته كحقل علمي منظم في بعض جامعات العالم المتقدم وعلى وجه الخصوص الجامعات الأمريكية في نهاية عقد السبعينات ، وقد ساهمت عوامل عديدة في تطور السياسات العامة تمثل بما يلي :

أ. مر العالم في بداية الثلثينات من القرن العشرين بازمة اقتصادية دفعت المختصين الى التفكير بالاوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك ومن هؤلاء الاقتصاديين جون كينز ، الذي كان ينادي بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بهدف تنظيمه وحمايته ^(١) .

ب. تبنت حكومة الولايات المتحدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية مبدأ تكليف المختصين في حقول علوم النفس والسياسة والادارة والاقتصاد بدراسة السياسات العامة المقترحة، وتقديم التوصيات اللازمة وعليه نتيجة الاهتمام ، انشأت مؤسسات علمية خاصة وعامة اختصت للعمل بمجال السياسات العامة منها شركة راند ^(*). اما مراحل صنع السياسات العامة تشمل ^(٢) :

أ. مرحلة تحديد اطار صنع السياسة : يتم فيها تحديد المشكلة في اطار من القيم والواقع، وحصر الموارد التنظيمية المتاحة، مع تحديد جهاز رسم السياسة وتقدير عمله وتحديد استراتيجية صنع السياسة.

ب. مرحلة صنع السياسة : ويتم فيها تخصيص الموارد، وتحديد الأهداف وال الأولويات مع اعداد مجموعة من البدائل الاساسية والتوقعات بخصوص منافعها ونفقاتها وتقدير نفقة ومنفعة البديل الأفضل.

ج. مرحلة ما بعد صنع السياسة : وتشمل تنفيذ السياسة مع تقديرها اثناء تنفيذها وبعد التنفيذ.

د. مراحل التغذية العكسية للمعلومات : تقوم فيها القوات المتعددة بالاتصال والتغذية العكسية للمعلومات يربط جميع هذه المراحل بعضها البعض ، وفي هذه المرحلة يعلم واضعو السياسة اووجه القوة والضعف وما ترتبها من اثار متوقعة وغير متوقعة .

^١) سلوى شعراوي جمعة ، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ، القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، 2019 ، ص 29.

*) مؤسسة RAND مؤسسة غير ربحية تساعد على تحسين السياسات وعملية اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل ، تحظى باحترام واسع كونها حيادية تعمل بشكل مستقل بعيداً عن الضغوط السياسية والتجارية .

²) إسماعيل صبري مقال ، دراسات في الإدارة العامة مع بعض تحليلات مقارنة ، الطبعة الثالثة ، الكويت ، مؤسسة الصباح ، 1980 ، ص ص 121_120 .

أسباب أو أولويات السياسات العامة :

أي دولة مهما كانت امكاناتها ومواردها لا يمكنها تلبية المطالب التي يتقدم بها شعبها ، او معالجة جميع مشاكلهم مرةً واحدة، انما يتطلب ذلك العمل بنظام الصنوف ، أي تقديم الاهم على المهم من المشاكل والقضايا، وفقاً لجدول الاسبابيات السياسية، الذي يعد بهدف تلبية هذه المطالب.

وعليه فجدول الاسبابيات: هو جدول اعمال يضم : القضايا والمشاكل او المطالب العامة التي هي بحاجة الى تصرف او فعل حكومي بشأنها، فجدول اعمال السلطة التشريعية (البرلمانات)، قد لا يماثل جداول اعمال السلطات التنفيذية القضائية التي قد لا تتشابه مع جداول اعمال الحكومات المحلية للمحافظات او الأقاليم ، وعلى العموم فان اهم العوامل التي تساعده على ايصال القضايا والمطالب الى جدول الاسبابيات هي الاتي⁽¹⁾

أ. فقدان بعض الجماعات او النخب مصالحها او جزء منها لمصلحة جماعات او نخب اخرى، مما يؤدي بها الى التحرك لإعادة التوازن لمصالحها .

ب. قادة الاحزاب السياسية، وهم غالباً ما يحاولون تبني المطالب العامة، والعمل على ايصالها الى اسماع صانعي القرار او السياسات لاستمالة جمهور المواطنين بهدف الحصول على تأييد الشعب.

ج. أهمية المشاكل او المطالب وخطورتها: اذ أن بعض المشاكل تمتاز بإلحاحها ، وكثرة عدد المتأثرين بها، وخطورة نتائج اهمالها مما يدعو المعنيين الى إعطائها اولوية ضمن الاسبابيات التي لا مفر من اتخاذ الاجراءات السريعة لمعالجتها، كالكوارث الطبيعية من امطار وفيضانات وزلزال .

د. المطالب او القضايا التي تثيرها المعارضة السياسية او الاضرابات التي تتنظمها بعض الفئات المهنية، كإضراب عمال الموانئ والكهرباء وغيرها.

هـ. وسائل الاعلام المتعددة المقروءة والمسموعة والمرئية وهي تلعب دوراً مهماً في ايصال بعض القضايا والمطالب الى اسماع رسمي السياسات العامة، وعرضها على جداول الاولويات، مثل ذلك، مشكلة بعض اصحاب السيارات القديمة التي تقرر اخراجها من بغداد اعتباراً من 1/7/2002، اذ تمكنت وسائل الاعلام من طرحها بشكل مباشر، مما ادى الى صدور امر بإيقاف تنفيذ ذلك القرار .

¹) جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، الطبعة الاولى ، ترجمة عامر الكبيسي ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص30 .

تعريف السياسة العامة : هناك تعريفات كثيرة ومتعددة لمفهوم السياسة العامة ، ولأن السياسة العامة حقل معرفي شأنه شأن المعرف والمفاهيم الأخرى ، حيث لا يوجد تعريف متفق وجامع لمفهوم السياسة العامة ، والسبب في عدم الوصول إلى تعريف محدد ومتفق عليه هو : استخدام مفهوم (السياسة العامة) او (السياسة الحكومية) بشكل عام غير محدد او دقيق لتدل على مصطلحات ومعاني مختلفة ، الامر الآخر هو يتمثل بوجود خلط بين هذه المصطلحات ومفاهيم إدارية مثل اهداف او برامج او قوانين .

بسبب الاختلافات حول هذا المفهوم ، قمنا بتقسيم هذا المصطلح إلى اتجاهات، واهم هذه الاتجاهات هي:

الاتجاه الاول (السياسة العامة مدخلات ومخرجات) : ينظر ديفيد استون للسياسة العامة على إنها عملية التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع ، ذلك من خلال القرارات والأنشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في اطار عملية تفاعل بين المدخلات (مطالب الافراد) والمخرجات (القرارات الحكومية) ، والتغذية العكسية (ارضاء الجماهير) ⁽¹⁾ .

الاتجاه الثاني (السياسة العامة قرارات حكومية) : يعرف توماس داي السياسة العامة إنها نشاط حكومي هادف من خلال عدد من الجوانب اهمها 1_ اختيار لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين ، 2_ هي توضيح لما هي افكار صحيحة ، 3_ هي عملية لضبط الصراع بين سلوكيات اعضاء المجتمع .
الاتجاه الثالث (السياسة العامة قوانين وقرارات) : يعرف الدكتور علي الدين هلال السياسة العامة انها : مجموعة من القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات او مخرجات النظام السياسي بصدق مجال معين ويتم التعبير عن السياسات العامة في عدد من الصور والاشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الادارية ⁽²⁾ .

يمكن القول ان الاتجاه الثاني هو الأقرب والأشمل لتحديد مفهوم السياسة العامة ، وذلك لأن قيام الحكومة باتخاذ قرارا معينا او الحياد والسكوت عن اتخاذ اجراء معينا او اصدار قانون يمثل ايضا سياسة عامة .

¹⁾David Easton ,The Analysis of political system,5 Edition, Edited by Roy Macridis and Bernard E .Bown,Irwin Dorsey(Georgetown , the Dorsey press Homewoo,1977),p.94

²⁾ نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتنبيه السياسة العامة دراسة حالة الجزائر ، الجزائر ، جامعة الحاج خضر 2009 ، ص ص 45 - 48 .

خصائص السياسة العامة: يمكن عرض خصائص السياسة العامة التي تجعلها مميزة عن غيرها⁽¹⁾:

- أ. تتميز السياسة العامة بالعمومية ، بمعنى إمكانية تطبيقها بشكل متساوي على كافة افراد المجتمع دون تمييز بين الفئات والطبقات .
- ب. تتخذ السياسة العامة بالتشاور بين المسؤولين في المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية لتنتج السياسة العامة نهاية تشابك وتفاعل بين هذه المؤسسات .
- ج. السياسة العامة يجب ان تتخذ الطابع الشرعي ، بمعنى انها يجب ان تصدر عن السلطة الرسمية .
- د. السياسة العامة يجب ان يخصص لها موارد اقتصادية من اجل تنفيذ هذه السياسات .
- ه. تعبر السياسة العامة عن مجموعة من النشاطات والقرارات الرشيدة والعقلانية ، تتمثل هذه القرارات باختيار الاسلوب الأمثل من بين عدة أساليب بديلة لتحقيق المصلحة العامة .
- و. السياسة العامة تعبر عن ما تفعله الحكومة وليس ماتتوفي فعله .
- ز. تتميز السياسة العامة بالاستمرارية والتجدد .

دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة : يساهم في عملية صنع السياسة العامة مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، فتخاذل القرارات والقوانين هي محصلة تفاعل أدوار متعددة من الجهات الرسمية وغير الرسمية ، من خلال تاثيرها في النظام السياسي القائم بصورة مباشرة او غير مباشرة .

المؤسسات الرسمية : يكون احقيه هذه الجهات في صنع السياسة العامة هي الصالحيات الدستورية التي تمنح لهذه السلطات التي تخولها حق التصرف واتخاذ القرارات والقوانين ، وهذه السلطات تتمثل :
أ_ السلطة التشريعية : تعد من اهم السلطات التي تضطلع بمهمة رسم السياسات العامة من خلال سن التشريعات والقوانين ، ويختلف قوة او ضعف هذه السلطة بحسب اختلاف الأنظمة السياسية وقوة الأحزاب والمنظمات وجماعات الضغط⁽²⁾ .

ب_ السلطة التنفيذية : تقوم بمهمة تنفيذ السياسة العامة ، ويزد دور هذه المؤسسة في الدول التي تعتمد على النظام الرئاسي في الحكم ، ففي عدد من الأنظمة السياسية الرئاسية يجمع رئيس الدولة بين عملية تشريع القوانين وتنفيذها ، ويظهر دورها خصوصا في مجال السياسة الخارجية والعسكرية .

¹) احمد مصطفى حسين ، مدخل الى تحليل السياسات العامة ، عمان ، المركز العالمي للدراسات السياسية ، 2002، ص 21 .

²) هشام عبد الله ، السياسات العامة في وقتنا الحاضر - نظرة علمية - عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 170 .

ج_ السلطة القضائية : تتجسد السلطة القضائية بالمحاكم ، ومهمتها صياغة وتفسير النصوص القانونية، ومدى مطابقة الأنظمة والقوانين مع دستور الدولة النافذ ، وتدخل هذه السلطة في العملية السياسية يكون من خلال : أنها السلطة المخولة بالرقابة على دستورية القوانين والسياسات العامة ، تلعب دور الوسيط بين وضع السياسة العامة ومطبقها⁽¹⁾.

د_ الأجهزة الإدارية : يمتلك الجهاز الإداري الكثير من المعلومات في القضايا والسياسات والجوانب المتعلقة بها ، الامر الذي اكسبه حق المشاركة في صنع السياسات العامة ، ويختلف دوره وقوته من نظام سياسي لأخر ، يساهم الجهاز الإداري في رسم السياسة العامة بصورة مباشرة تتمثل بتقديم اقتراحات لمشاريع القوانين على الهيئة التشريعية ، وغير مباشرة فتتمثل في توجيه السياسة العامة أثناء عملية وضعها ورسمها.

المؤسسات غير الرسمية : لا تحصر عملية رسم السياسة العامة على الجهات الرسمية فقط ، بل ان هناك (جهات غير رسمية) توثر على صانع القرار في وضع السياسة العامة ، ومن هذه الجهات هي :

أ_ الأحزاب : تتبع قوة الأحزاب من خلال انقسامها لمجموعتين ، مجموعة تقود السلطة السياسية ، تقوم بشرح السياسة العامة التي تصنعنها وإقناع جماهيرها بما تقوم به ، ومجموعة خارج الحكم (المعارضة) تعمل على كسب التأييد الجماهيري تمهيداً لخوض الانتخابات للوصول إلى السلطة و مراقبة الفئة الأولى.

ب_ جماعة الضغط : تسعى جماعات المصالح للتأثير على صانع القرار للاهتمام بمصالحهم ومطالبهم ودفعهم لاتخاذ سياسة عامة تخدم أهدافهم ، وفي حالة عدم الاستجابة لمطالبهم فإنها تلجأ للرأي العام لتحريكهم عن طريق المظاهرات او الإضرابات والضغط على صانع القرار لنيل أهدافهم⁽²⁾ .

ج_ الرأي العام : يعد الرأي العام أحد أهم المداخل الرئيسية لفهم واقع المجتمعات في اغلب دول العالم، اذ يمثل وسيلة غير رسمية لصنع القرارات السياسية، وذلك بحكم ما يشكله من أدلة ضاغطة على الحكومة لأجل تبني سياسات عامة تتفق مع توجهاته وطموحاتها .

يتضح من ما تقدم ان مفهوم السياسة العامة تطور واتسع ليشمل مجالات الحياة كافة ، وأصبحت هناك مراكز وابحاث تختص بدراسة السياسة العامة ، ولا يمكن لاي بلد منها بلغ مقدار قوته وتقدمه ان يجاري الدول المتقدمة ان لم يكن لديها سياسات عامة وبرامج وخطط تتبعها وتعمل على تنفيذها للوصول الى اعلى مستويات الرفاهية والتقدير .

¹) مها عبد اللطيف و محمد عدنان الخفاجي ، النظام السياسي والسياسة العامة (دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية) ، كربلاء ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، 2006 ص16.

²) صادق الأسود، الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1993 ، ص 79 .

2_الأمن الغذائي المفهوم وأسباب الأزمات الغذائية العالمية

يعد الغذاء حاجة أساسية وضرورية تسعى الدولة لتأمينها ، كما إن عدم الاهتمام بنوع الغذاء يؤدي إلى الإصابة بأمراض سوء التغذية، ونقص الغذاء يؤدي إلى المجاعة والإصابة بأمراض مزمنة ، ولهذا أصبح هذا الموضوع من الأولويات التي على الدولة أن تهتم بها وتوفرها للمواطنين من خلال السياسة الاقتصادية والتمويلية .

أ_مفهوم الأمن الغذائي : يشير الأمن الغذائي إلى الحالة التي يحصل فيها جميع الناس على طعام آمن ومغذي يلبي احتياجاتهم الغذائية وفضيلاتهم، ويتم الحصول عليه بطريقة مستدامة ومنصفة ، استخدم مصطلح الأمن الغذائي لأول مرة عام 1970 بسبب انتشار الموجات حول العالم ، من مصطلح الأمن الغذائي بالعديد من التغييرات والإضافات، حتى تم التوافق على تعريف شامل في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 ، والذي ينص على أنه: "الحالة التي يتحقق فيها الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي والأمن والمغذي لكل الناس وفي كل الأوقات بشكل يلبي احتياجاتهم الغذائية كما يناسب أنواعهم الغذائية المختلفة بما يدعم حياة نشطة وصحية ، من ناحية أخرى، يشير انعدام الأمن الغذائي إلى عدم الحصول على الغذاء الكافي لأسباب مختلفة مثل الفقر والصراع والكوارث الطبيعية⁽¹⁾ .

ينقسم الأمن الغذائي إلى ثلاثة مستويات ، وهم المطلق والنسيبي والعجز في الأمن الغذائي ، فالأمن الغذائي المطلق يقصد به : قدرة الدولة على إنتاج الغذاء داخل حدود الدولة بما يتاسب مع الطلب المحلي أو قد يفوقها أحيانا ، أم الأمان الغذائي النسبي فيقصد به : قدرة الدولة على الإنتاج ما يحتاجه أفراد المجتمع من سلع ومواد غذائية بشكل كلي أو جزئي ، أم العجز في الأمن الغذائي فيشير إلى : عدم قدرة الدولة على إنتاج الغذاء بشكل كامل لسكانها بصورة موقته أو دائمة ، مما يؤدي إلى قيام الدول الغنية والمنظمات بتقديم المساعدات⁽²⁾ .

ب_أهمية الأمن الغذائي : تكمن أهمية الأمن الغذائي لعدة أسباب وهي :

¹) عبد السلام محمد ، الأمن الغذائي للوطن العربي سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1998 ، ص 10 .

²) مطاي عبد القادر ، الأمن الغذائي في الوطن العربي ...متى يتحقق وكيف؟ ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 10 ، جامعة الشلف : الجزائر ، 2014 ، ص 138 .

- (1) ان الحصول على غذاء كاف ضروري لصحة الانسان ورفاهيته ، ويمكن ان يؤدي سوء التغذية الى تعرض افراد المجتمع الى مشكلات وامراض صحية .
- (2) يع الامن الغذائي محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية ، ويمكن للمواد الغذائية الآمنة والمستقرة ان تدعم القطاع الزراعي ، وتعود بالفوائد والارباح للمزارعين ، وإيجاد سبل للعيش الكريم والرغيد.
- (3) يحافظ الامن الغذائي على البيئة ، حيث يعمل الامن الغذائي على تشجيع الزراعة التي تساعد على القضاء على مشاكل تلوث البيئة والغازات السامة وازالة الغابات والتصرّح.
- (4) ان الامن الغذائي مهم جدا في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتقليل الصراعات ، فانعدام الامن الغذائي يمكن ان يؤدي الى صراعات وانقلابات لاسيما في الدول التي تعاني من الفقر والمجاعة (١).

ج_ عناصر الامن الغذائي : هناك أربعة عناصر للأمن الغذائي (٢) .

- (1) التوافر : بمعنى توفر الغذاء بكميات وجودة كافية ، يتضمن ذلك انتاج المواد الغذائية وتخزينها وتوزيعها ، بالإضافة الى الاستيراد من البلدان الأخرى اذا تطلب الامر ذلك .
- (2) الوصول : قدرة الافراد على الحصول على الغذاء سواء من خلال انتاجهم او شراءها من الأسواق، يتوقف وصول الافراد الى الغذاء على دخلهم المادي وقدرتهم الشرائية .
- (3) الاستخدام : يتمثل بقدرة الافراد على استخدام الطعام بشكل فعال لتلبية احتياجاتهم الغذائية والتمتع بصحة جيدة ، ويتوقف ذلك على عوامل منها الصرف الصحي والنظافة والرعاية الصحية والتعليم.
- (4) الاستقرار : ويتضمن قدرة الافراد من الوصول الى الغذاء في جميع الأوقات ، حتى في الحالات الاستثنائية كالحروب والصراعات والطوارئ والأزمات .

د_أسباب أزمات الغذاء العالمية : شهد العالم العديد من الاحداث والاضطرابات المجتمعية ، ابتداء من ازمة كورونا ، وصولا الى الاحداث المناخية المتقلبة ، مرورا بالازمة الروسية الأوكرانية التي تفاقمت وزادت حدتها وادت نتائجها التي تعاني منها الى الان الى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية ، ليهدد بنشوء أزمة في نظام الأغذية العالمي، وهذه الازمة ناجمة عن مجموعة من الأسباب هي (٣) :

^١) ابراهيم الانصاري ، الامن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب ، المانيا ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2022 ، ص 79 .

^٢) أحمد أمين بيضون، الامن الغذائي في العالم العربي، لبنان ، موجز الكتاب الإلكتروني، 2006، ص ص 10_13 .

^٣) سهام الدين خيري ، واقع الامن الغذائي والغجوة الغذائية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 41 ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص ص 194_193 .

- 1) تزايد أعداد الدول التي أصبحت تواجه أزمة غذائية حادة في الأوضاع الحاضرة ، الامر الذي يتطلب اعداد خطط وبرامج لزيادة الجهود المبذولة لسد احتياجات شعوب هذه البلدان .
- 2) شهدت دول العالم خاصة في العقدين الأخيرين ظروف مناخية قاسية (جفاف ، قلة الامطار ، عواصف مدمرة ، فيضانات) تسبب في احداث كوارث طبيعية سبب اضرارا على البيئة .
- 3) ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج عالميا وانخفاض المخزون الاحتياطي الغذائي الذي اخذ بالانخفاض التدريجي الذي حال دون تمكن ذوي الدخل المحدود في العالم من الوصول إليها .
- 4) إن ارتفاع أسعار البذور والمخضبات والمنشطات الزراعية يؤثر على ارتفاع كلف إنتاج السلع الزراعية وزيادة أسعارها .
- 5) ارتفاع أسعار النفط العالمية الذي يوثر على زيادة نسب المستلزمات الزراعية ، وارتفاع أسعار وقود المكائن الزراعية أدى ذلك الى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية .
- 6) تحكم الدول المنتجة للحبوب على أسواق تجارة الحبوب من اجل المحافظة على الأسعار التي تخدم مصالحها ، وتحكمها بالأوضاع الاقتصادية العالمية للغذاء من اجل غaiات سياسية .

يتضح من ما سبق ان الامن الغذائي من الأولويات القصوى التي تعمل الدول على تامينها ، والعجز في الامن الغذائي يعرض الدولة للاضطرابات والمشاكل وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وقد تعرضت عدد من الدول للسقوط بسبب المجاعة وقلة الغذاء ، وقد شهد العالم العديد من الاحداث المهمة مثل (ازمة كورونا والازمة الأوكرانية) أدت الى تفاقم مشكلة الامن الغذائي ، وارتفاع أسعار السلع وخصوصا (الحبوب) ، وتعرض أصحاب الدخل المحدود للفقر وعدم قدراتها على تامين احتياجاتها من المواد الغذائية .

ثانياً : الأمن الغذائي في العراق : التحديات وسبل المعالجة

سوف نتناول ازمة الغذاء في العراق ، وما هي الأسباب التي أدت الى تفاقم هذه الازمة ، نتطرق اولاً للتحديات التي واجهت الامن الغذائي في العراق ، وفي الثاني نتناول اهم السياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية لمواجهة خطر الامن الغذائي .

1: تحديات الامن الغذائي في العراق

لم تعد مشكلة الامن الغذائي في العراق مجرد مشكلة اقتصادية تهدد المجتمع وخاصة أصحاب الدخل المحدود ، وإنما هي مشكلة ذات ابعاد سياسية يمكن ان تهدد استقراره وامنه ، لأن المجتمع العراقي مجتمع استهلاكي يعتمد على الدول الاجنبية من اجل سد احتياجاته الغذائية من الأسواق العالمية التي تسيطر عليها الدول الصناعية ، فالتحديات التي تواجه الامن الغذائي في العراق يمكن تلخيصها بالاتي :

أ. التصحر:

تعد مشكلة التصحر من المشاكل العامة المهمة التي تواجه العراق بعد عام 2003 وتأثير بشكل سلبي على مختلف نواحي الحياة فيه، فهي تؤثر على الزراعة وعلى الصناعة وفي الوقت ذاته تؤثر على نقاء الاجواء ومزاجية الافراد ، وهي ليست ظاهرة عابرة او وقته بل شبه مستمرة ، ونتيجة للأثار اعلاه اصبح هناك اهتمام كبير بموضوع التصحر وذلك لعدة أسباب منها⁽¹⁾ :

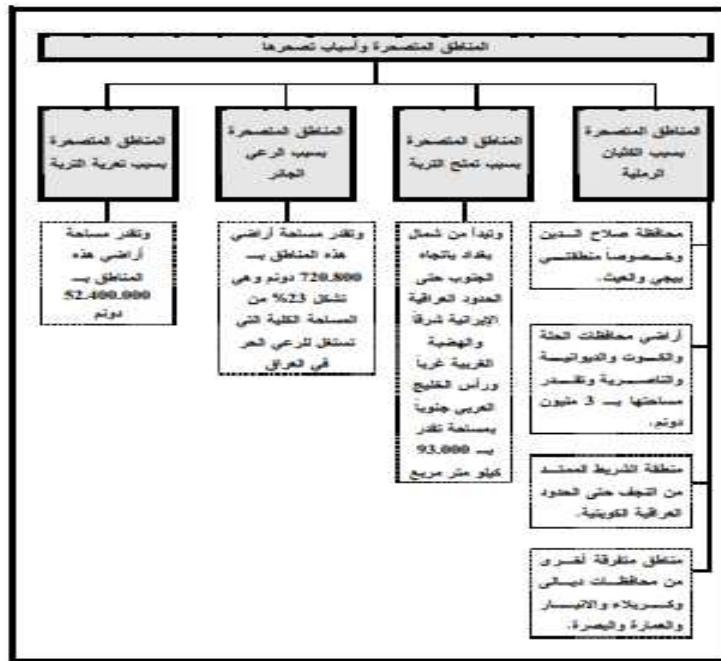
1) الزيادة الكبيرة في اعداد السكان حيث يقدر عدد سكان العالم تقريبا نحو 7 مليارات نسمة ، وهناك علاقة طردية بين زيادة عدد السكان وكميات الغذاء الازمة لهم .

2) تحسن وسائل التكنولوجيا الحديثة وتدفق المعلومات .

3) زيادة عدد الدول الفقيرة المعرضة للتتصحر ، وما يتترتب على ذلك من مجاعات وهجرة جماعية ، والجدول ادناه يوضح الاسباب التي ادت الى هذه الظاهرة ، الجدول رقم (1) اسباب مشكلة التصحر في العراق^(*)

¹) علي حمزة الحوزي، التصحر، الطبعة الأولى ، بغداد ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، 2016 ، ص ص 88_85 .

* عوض خلف دلف وآخرون، قياس اثر التصحر في كلف الانتاج الزراعي دراسة تطبيقية على عينة من الاراضي الزراعية في قضاء بيجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 10، جامعة الانبار، 2013، ص 189



إن مشكلة التصحر أخذت تتفاقم وادت العوامل البشرية والطبيعية على تفاقم هذه المشكلة، فالظروف المناخية متمثلة بشحنة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة ومجاالت الجفاف التي زادتها سوءاً وتأثيراً ، كما إن للتعرية الريحية والمائية دوراً كبيراً في حركة الكثبان الرملية وانجراف التربة الهشة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ، كما إن العوامل البشرية ممثلة بسوء إدارة الموارد الطبيعية واستثمارها في الزراعة يعد أهم عوامل التصحر في العراق متمثلة بإهمال الأراضي الزراعية ، قطع الأشجار وإزالة الغابات ، وأسهم توسيع المدن إلى تحويل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى دور سكن مما تسبب في قلة الأرضي الصالحة للزراعة ، ولا شك أن تلوث مياه الأنهر له انعكاسات سلبية وضارة على الحياة النباتية والحيوانية والبشرية⁽¹⁾ .

اما فيما يتعلق بنسب التصحر فيمكن تبيانها عبر هذا الجدول :

الجدول رقم (2) نسب التصحر في العراق (*)

⁽¹⁾ رضا عبد الجبار الشمري ، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 2 ، جامعة بابل ، 2010 ، ص 211 .

^(*) مركز البیدر للتخطيط الاستراتيجي ، على هذا الرابط : <https://www.baidarcenter.org/posts>



ب. تدهور الإنتاج الزراعي :

يعتبر القطاع الزراعي من اهم وابرز القطاعات التي تساهم في زيادة الدخل الاقتصادي، وتحقيق الامن الغذائي يتطلب توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي ، فضلا عن قدرة القطاع الزراعي على تنوع الاقتصاد ، وتقليل نسبة الفقر ، ويساعد القطاع الزراعي على تشغيل اكبر عدد ممكن من الابادي العالمية ، ويلاحظ ان القطاع الزراعي في العراق قد تراجع بنسبة كبيرة منذ العام 2003 وخصوصا في السنوات الأخيرة ، بسبب الجفاف ، وقلة الموارد المائية من دول المطبع (تركيا ، ايران) الذي أدى الى انخفاض نسبة المساحات المزروعة الى النصف وبالغة مليونين وخمسة الف دونم ، وارتفاع نسبة الملوحة ، وارتفاع درجة التبخر في المياه بسبب درجات الحرارة العالية في الصيف، ويتاثر الإنتاج الزراعي بحالة الفلاح العراقي الذي يعني من التردي والإهمال وشيوخ حالة الفقر والمرض، الامر الذي أدى الى نزوح الكثير منهم من الريف الى المدينة ⁽¹⁾.

⁽¹⁾ عدنان عبد الأمير الزبيدي ، الواقع الزراعي في العراق بعد 2003 التحديات والحلول ، بغداد ، مقال منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2022 ، ص 7 .

الجدول رقم (3) يبين نسبة مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (*) .

السنة	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي
1957	26%
1960	17%
1967	21%
1971	33%
1972	37%
1977	21%
1987	14%
1995	34%
2000	26%
2002	25%
2005	9%
2015	5%
2020	6%

ج. انخفاض مناسبات المياه : يعد مصطلح الامن المائي من المصطلحات التي ظهرت حديثاً على غرار مصطلح الامن الغذائي الذي هو لا شك انعكاس لما يتركه الأول على الثاني من اثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ، ونظراً لكثرة الطلب على الغذاء نتيجة لزيادة اعداد السكان فقد أصبح توفير كمية كبيرة من المياه امراً غاية في الصعوبة بسبب قلة الامدادات المائية التي تأتي من دول المنبع . ان الخطر الذي يهدد العراق خصوصاً فيما يتعلق بامدادات المياه هو اعتماده على الموارد المائية النابعة خارج حدوده وهذا ما يجعله اكثر عرضة للنقص والتدهور المتوقع في الكمية والنوعية نتيجة لاستخدامات جائرة من دول المنبع ، فقيام دول الجوار بوضع مخططاتها موضع التنفيذ سوف لا يؤدي فقط الى عدم قدرة العراق من تنفيذ خططه والسياسات التي وضعها لزيادة وتوسيع أراضيه المزروعة ، وكذلك نسبة اكتفاءه من السلع والمواد الغذائية ، بل ان هذا سيؤدي الى زيادة التدهور في الوضع العراقي والتمويه وخاصة الغذائي (١) .

*) عدنان حسين الخياط ، اطروحة ارض السواد وتحديات الامن الغذائي العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء ، متاح على هذا الرابط : <https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog>

¹) سلام منعم زامل ، التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق ، النجف ، مقال منشور في : الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 2009 ، ص 73_71 .

د. مشكلة تملح التربة وزيادة قلويتها : تعد مشكلة الملوحة من المشاكل التي تؤثر بصورة مباشرة على الأراضي الزراعية ، اذا ان الكثير من الأراضي الزراعية العراقية قد اهملت بسبب ملوحة الأرض وخاصة في مناطق الوسط والجنوب ، ان تملح الترب العراقية يعود الى جملة أسباب هي⁽¹⁾ .

- 1) التبذير والهدر وسوء الاستخدام لمياه الري من قبل الفلاحين .
- 2) عدم وجود نظام بزل جيد .
- 3) انبساط وقلة ارتفاع أراضي العراق عن سطح البحر .
- 4) ارتفاع درجات الحرارة وزيادة التبخر وقلة سقوط الامطار .

ه ضعف الإمكانيات التكنولوجية : ان الزراعة في العراق تفتقر الى منظومة التكنولوجية والوسائل الحديثة ابتداء من المكائن الزراعية الحديثة الى الأسمدة والمبادات فضلا عن استخدام منظومات الري الحديثة واستخدام أساليب التسويق الحديثة والكافحة ، ونظرا للتقدم التكنولوجي أصبح استخدام المكننة الزراعية في الوقت الحالي جزءا لا يتجزأ من عملية الزراعة ذلك من ناحية توفير الجهد والوقت ، ويعد سبب محدودية المكننة الزراعية في العراق الى جملة أسباب : الارتفاع الكبير في اسعار المكننة الزراعية الحديثة نتيجة خصوصه ، تعقيد مشكلة الصيانة بسبب الالات الزراعية الحديثة ، ضعف الدعم الحكومي بعد الاحتلال الامريكي لعام 2003⁽²⁾ .

و. تراجع انتاجية الثروة الحيوانية : ونتيجة للأسباب اعلاه تراجعت الثروة الحيوانية في العراق ايضا ولم تعد قادرة على سد احتياجات البلاد من اللحوم واللحم ومشتقاته ، رغم وجود ارتفاع نسبي في اعداد الثروة الحيوانية في العراق حيث بلغت في عام 2008 ما نسبته 12 مليون و93 الف راسا ويشمل كل انواع الحيوانات وبحسب المركز الوطني للاحصاء فان هذه النسبة بقيت على حالها حتى عام 2015 ولا يوجد احصائية جديدة حول الموضوع، والجدول ادناه يوضح الاعداد التقريرية للثروة الحيوانية في البلاد حسب السنوات.

¹) اسعد سرور قريشي و عدنان عبد الله الفلاحي ، درجة تحديد خصائص واسباب ملوحة التربة في وسط وجنوب العراق واستراتيجيات الاستصلاح الممكنة ، بغداد ، مقال منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2015 ، ص ص 6- 7 .

²) رضا عبد الجبار الشمري ، المصدر نفسه ، ص 214 .

جدول رقم (4) الثروة الحيوانية في البلاد^(*).

عدد الحيوانات حسب النوع (بالآلاف)
NUMBER OF LIVESTOCK BY KIND (000)

Table (3/17)

جدول (17/3)

Kind	السنة						النوع
	*2008	2001	1986	1978	1976	1974	
Sheeps	7722	6009	8981	9723	8401	8526	الغنم
Goats	1475	736	1476	2059	2989	2584	مااعز
Cows	2552	1232	1578	1698	1804	2048	ابقار
Buffaloes	286	118	141	170	146	184	جاموس
Camels	58	23	-	-	-	-	ابل

يمكن القول ان العراق يعيش حالة من العجز الغذائي الذي زادت حدته على مرور السنوات الأخيرة ، ولكي يستطيع البلد تحقيق الامن الغذائي يجب ان يتم الاتفاق مع الدول المجاورة وخصوصا دول المぬع لكي يتم تامين الامدادات التي يحتاجها من المياه لمعالجة حالة الجفاف والتصرّر ، ولا بد ان يكون هناك تعاون بين القطاعات الزراعية والصناعية من اجل استغلال الأراضي الواسعة المتراكمة ، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الزراعة لتوفير الوقت والجهد والحصول على السلع وال حاجات الجيدة .

2 : السياسات العامة لحماية الأمن الغذائي في العراق :

ان العراق دولة ريعية يعتمد على عنصر واحد وهو النفط كمورد أساس في تمويل نفقاته العامة ، الامر الذي يجعله عرضة للنوبات نتيجة الارتفاع والانخفاض بأسعار النفط العالمية ، وبالاضافة الى ان العراق دولة هشة يتاثر ويتدهور وضعه باي ازمة عالمية ، فقد أدت ازمة كورونا الى تعرض الاقتصاد العراقي الى ضربة قوية سببها في إيقاف المعامل والمصانع ، وانخفاض الطلب العالمي للنفط ، الامر الذي أدى إلى انهيار أسعاره وتراجعها إلى مستويات متدنية بعد أن كانت قد وصلت في نهاية عام 2019 إلى (65) دولار للبرميل قبل انتشار الوباء ، ليصل سعر نفط العراق إلى ما يقارب (26) دولار للبرميل في اذار 2020 ليواجه العراق مشكلة مالية كبيرة .

ان الصراع الروسي الاوكراني وزيادة تداعياته وحده وحده وقتنا هذا أدى الى نتائج سلبية على اقتصادات دول العالم وليس على حدود هذا الدولتين فقط بما في ذلك دولة العراق ، وعلى الرغم من ان العراق قد

(*) المركز الوطني للإحصاء، نفلا عن علي الاعرجي، الادعاء بانخفاض الثروة الحيوانية بالعراق 20% خلال 10 سنوات مشكوك فيه، على هذا الرابط <https://tafnied.com>

لا يواجه اثار الصراع الروسي الاوكراني بشكل مباشر ، الى ان تداعيات الازمة أدت الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في جميع انحاء العالم والتي اثرت على العراق وخصوصا على الفئات ذات الدخل القليل ، والمادة التي تأثرت بهذا الارتفاع بشكل ملحوظ هي مادة (القمح) ، ويعد العراق مستوردا رئيسا للحبوب في منطقة الشرق الأوسط ، اذا يتطلب الاستهلاك المحلي بين 4.5 الى 5 ملايين طن سنويا للاستهلاك المحلي وهو ما يضطره الى الاستهلاك الخارجي⁽¹⁾ .

وما يشير العجب ان العراق يمتلك موارد طبيعية وبشرية ومالية اصبح عاجزا عن تلبية طلب افراد المجتمع بما يحتاجه من الغذاء والسلع الأساسية من انتاجه المحلي ، وزيادة الطلب على المواد الغذائية الذي يقابلها قصور الإنتاج الوطني استمرت الفجوة الغذائية بالاتساع في البلد حتى أصبحت في الوقت الحالي من اكبر التحديات التي تواجه الامن القومي العراقي .

اتخذت الحكومة العراقية مجموعة من السياسات والإجراءات التي ترى بانها ضرورية لمواجهة الازمة الغذائية في حال استفحالها في العراق ، ومن ذلك :

أ. وضع استراتيجية شاملة لمواجهة ازمة الامن الغذائي : حيث بادرت الحكومة العراقية بعقد جلسات لمناقشة الاستعدادات العراقية لمواجهة الازمة ووضع الحلول اللازمة لها ، من خلال تشريع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لمواجهتها ، وهذا يمثل خطوة جيدة كونه اشار الى الاعتراف الحكومي بوجود المشكلة وفي الوقت عينه جعلها من ضمن اولويات الدولة ومن ثم المباشرة بالبحث عن الحلول الناجعة لها ، ومن ضمن ذلك اوعزت الحكومة العراقية الى وزارة الزراعة الى الاسراع باتخاذ ما يلزم من اجراءات تفريغية الغاية منها حل المشاكل الزراعية وتهيئة المناخ لتوفير الغذاء الكافي لأبناء البلاد⁽²⁾.

ب. تطوير برنامج البطاقة التموينية :

من ضمن الاجراءات التي اتبعتها الحكومة العراقية لمواجهة ازمة الغذاء ، هو استمرارية العمل بالبطاقة التموينية ، وتطويرها نحو الرقمنة ، حيث بدأت الحكومة على تحويل البطاقة الى نظام الكتروني ، سعيا

¹) احمد عثمان محمد ، السياسة العراقية تجاه أزمة الغذاء العالمية في ظل حرب روسيا وأوكرانيا ، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث ، المجلد الثالث ، العدد 4 ، بغداد ، 2023 ، ص 384 .

²) بوبي دهيبي، أيمن فريجا، إنريكو بونابوتى، شاندرشيكار بيردار، داود خان، استعادة التحالف الوطنى للامن الغذائي والتغذية في العراق. روما، إيطاليا: الغذاء العالمي، منظمة الغذاء العالمية، على هذا الرابط : <https://repo.mel.cgiar.org/handle>

لشمول شرائح اكبر من افراد المجتمع وفي الوقت عينه، تخلص البرنامج من الفساد ، وهو نظام يماشي القدر العالمي في هذا الخصوص ومن شأنه ان يوفر احصائيات دقيقة حول نسب ما تقدمه الحكومة من غذاء وفي الوقت عينه تبين حجم العوائل المستفيدة منه ^(١) .

ج. سياسات الاستيراد والتصدير :

اتخذت الحكومة العراقية عددا من السياسات المحكمة القاضية بالتحكم في حجم الاستيراد والتصدير بحسب احتياجات المجتمع من الغذاء، من خلال فسح المجال للاستيراد في حال عجز المنتج المحلي عن مجاراة حاجة السوق المحلية وفعل العكس اي ايقاف الاستيراد وذلك من اجل اعطاء مجال للصناعات والمنتجات المحلية لكي تمارس دورها في رفد البلاد بمنتجاتها وتطوير قطاعها في احيان اخرى ^(٢) .

د. اصدار قانون للأمن الغذائي :

لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين ولمواكبة التطورات التي حدثت في العالم ، وأيضا لمواجهة احتياجات الطلب المحلي من المواد الغذائية ، بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور اصدار القانون الاتي : رقم(2) لسنة 2022 قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية ^(٣) :

المادة (1) تتولى وزارة المائية انشاء حساب يسمى (دعم الامن الغذائي والتنمية والتحوط المالي وتخفيف الفقر) .

المادة (2) يمول الحساب وبما لايزيد على (خمسة وعشرين تريليون دينار) .

المادة (3) ثانياً : يخصص مبلغ مقداره (ثمانية تريليون دينار) لاعمار وتنمية مشاريع في المحافظات غير المنتظمة في إقليم يتم توزيعها بحسب النسب السكانية وخط الفقر لكل محافظة .

تضمنت القرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية هي الموافقة على تخصيص منحة حكومية قدرها (100) الف دينار عراقي باسم (منحة غلاء المعيشة) ، وستمنح للمتقاعدين الذي يقل دخلهم الشهري عن مليون دينار ، وموظفي القطاع الحكومي الذي يقل دخلهم عن (500) الف دينار عراقي .

¹ موقع البطاقة التموينية العراقية، على هذا الرابط: <https://play.google.com/store/apps/details.com>:

² صفاء الكبيسي ، العراق يفتح باب الاستيراد للسيطرة على الاسعار، العربي الجديد، على هذا الرابط : <https://www.alaraby.co.uk/economy/>

³ جريدة الوقائع العراقية ، قانون الامن الغذائي ، العدد 4681 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2022 ، ص ص 1_2 .

وأتخذت الحكومة العراقية مجموعة من الإجراءات ضمن (قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي) من ضمنها تصفيير الرسوم الجمركية ولمدة ثلاثة أشهر على البضائع الأساسية من المواد الغذائية ومواد البناء والمواد الاستهلاكية الضرورية، وتهدف سياسة تصفيير الرسوم الجمركية إلى المحافظة على استقرار الأسعار، ووصول البضائع إلى المستهلك بأسعار ثابتة من دون أن تتعزّز لزيادات متتالية .

وأعلنت الحكومة العراقية ضمن إجراءات حماية الأمن الغذائي ، اطلاق حصتين للمواد الغذائية في البطاقة التموينية وضبط الأسعار في الأسواق واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين ، وقد صرَح المتحدث باسم وزارة التجارة العراقية محمد حنون : ان الحكومة العراقية اتخذت جملة من الإجراءات لقادري أزمة ارتفاع الأسعار ومواجهتها من خلال دعم البطاقة التموينية وتوزيع سلتين في شهر رمضان المبارك، مشيرا إلى إمكانية توفير سلة ثلاثة⁽¹⁾ .

هـ. التعاون مع العالم الخارجي لمواجهة أزمة الغذاء المحلية في العراق :

هناك توق حكومي عراقي للاستفادة مما تقدمه منظمة الغذاء العالمية من معونات مادية وعلمية في مجال مواجهة أزمة الغذاء في البلاد، حيث ان الدول الأخرى تمتلك تجارب متراكمة ومتطرفة في هذا الخصوص وهي مدونة في سجلات منظمة الغذاء العالمي وبالتالي يحاول العراق ان يسخرها او ينقلها الى اليها، بغية توفير حلول اكثر استدامة واكثر علمية لازمة ، وفي الوقت ذاته حتى يكون المجتمع الدولي على علم بما يعنيه القطاع الغذائي العراقي ويكون على اهبة الاستعداد لابداء العون عند الحاجة⁽²⁾ .

يمكن القول ان الأزمة الأوكرانية الروسية على الرغم من النتائج السلبية التي خلفتها على الاقتصاد العراقي ، لكن كانت لها إيجابية وهي ارتفاع أسعار النفط عالميا ، الذي ساعد على إعادة نشاط الحركة الاقتصادية للبلاد ، بالرغم من حزمة القرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية ، التي لم توفق في الوصول الى غاياتها ، والتي لم تساعده على النهوض بالفئات المعدومة الدخل بسبب ارتفاع أسعار الدولار امام الدينار العراقي ، الامر الذي انعكس على الأسواق المحلية حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية ، والوقود ، والأدوية والعقاقير ، والسلع والبضائع التجارية ، الذي أدى الى إضافة عبء وحمل اكبر على الفئات المهمشة والفقيرة التي لم يتحسن دخلها الاقتصادي لمواجهة هذا الارتفاع .

⁽¹⁾ احمد عثمان محمد ، المصدر نفسه ، ص 391 .

⁽²⁾ التقرير القطري الموجز في العراق، منظمة الغذاء العالمية، على هذا الرابط :

<https://docs.wfp.org/api/documents/WFP->

الخاتمة والاستنتاج :

تبين من خلال البحث جملة من الاستنتاجات :

1. ان موضوعة السياسة العامة موضوع مهم وضروري التعرف عليه والعمل به وتنفيذها في مؤسسات الدولة ، لأن أي مشروع عمل لا يمكن العمل على تحقيقه والوصول إلى أعلى مستويات إذا لم يكن هناك برنامج أو خطة أو سياسة عامة يتم اتباعها خطوة بخطوة لتحقيق النجاح والتقدير.
2. ان الامن الغذائي هو جزء من الامن القومي والوطني ، اذا لم يكن هناك اطمئنان واستقرار غذائي فالدولة ستكون في خطر ومعرضة للتهديد والانقلاب والجماعة والثورات ، فالدولة التي تتمتع بأمن غذائي واكتفاء ذاتي تجده في مطاف الدول المتقدمة والمتطورة ، وتسعى ليس فقط لسد احتياجاتها المحلية وإنما تصدير سلعها وبضائعها إلى الدول المجاورة .
3. العراق بلد يمتلك الكثير من الموارد والمعادن والثروات الطبيعية ، لكن الأزمات والصراعات التي تعرض لها جعلته في عدد الدول النامية ، فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق ، ومروراً بجائحة كورونا ، ومن ثم الأزمة الأوكرانية الروسية والبلد يعاني من تخبّط وفوضى وسوء تخطيط وإدارة ، وجعلته يتاثر بأي أزمة عالمية أو عربية أو وطنية ، بسبب بنية الاقتصاد الهشة ، وعدم توفر البديل المناسب للخروج من المشاكل والأزمات التي يتعرض لها .

التوصيات :

لكي يتم تجنب الكثير من المشاكل التي انتجه البحث هناك مجموعة من التوصيات لابد من القيام بها :

1. ان يكون هناك مباحثات وتشاور مع الدول المجاورة وخصوصاً مع دول المطبع (تركيا، إيران) لكي يتمكن البلد من تأمين احتياجاتـه الكافية من المياه ، وإن يسعـي في الوقت الحاضـر لدراسة مشاريع بناء السدود والأنهـار للاستفادة منها في أوقـات الحاجـة للمـياه ، ويـمكـن أـيـضاً الاستـفـادة منها لـتـولـيد الطـاقـة الكـهـربـائـية ، ولـلـقضاء عـلـى مشـكـلة التـصـحر ، وانـخفـاض حصـصـ المياه الدـاخـلـة لـلـعـراق .
2. إعطاء أهمية للقطاع الزراعي لما له من دور في حركة النشاط الاقتصادي ، وتوفـير مراكـز للأبحـاث والمخـبرـات الزـراعـية المتـخصـصة ، وتأـهـيلـ المـزارـعينـ للمـشارـكةـ فيـ تـطـوـيرـ الواقعـ الزـراعـيـ ، وـالـعـملـ عـلـىـ دـعمـهـ وـتـشـجـيعـهـ ، وـتـوفـيرـ مـسـتـلزمـاتـ الزـرـاعـةـ الـحـدـيثـةـ المـتـمـثـلـةـ باـسـتـخدـامـ المـكـنـنةـ وـالـأـسـمـدةـ وـالـمـبـيـدـاتـ وـطـرـقـ الـرـيـ الـحـدـيثـةـ منـ اـجـلـ رـفعـ إـنـتـاجـيـةـ الـدـوـنـمـ وـاستـغـلـالـ الـمـسـاحـاتـ الشـاسـعـةـ لـلـأـرـاضـيـ .

المتروكة ، الذي سيؤدي الى اصلاح الاراضي الزراعية وإنتاج المحاصيل وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، والقدرة على تصدير المواد الغذائية للدول المجاورة ، وتحقيق امن غذائي عالي ومستقر .

3. يجب على الحكومة العراقية ان تضع سياسات عامة وترسم الخطط والبرامج التي من شأنها ان تتمكن من مواجهة الازمات العالمية او المحلية التي تتعرض لها ، وان يكون هناك بدائل وخيارات تجاه لها الدولة في حالة الواقع في مارق او مشكلة اقتصادية او اجتماعية او سياسية ، وتقوم بدعم شرائح المجتمع وخصوصا الطبقات الفقيرة والمهمشة اقتصاديا، والحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومحاربة جشع واحتكار السلع من قبل التجار ، والعمل على دعم العملة الوطنية امام الدولار .

References:

1. Gomaa, S. (2019). Public Policy Analysis in the Arab World, Center for Public Administration Studies and Consultations, Cairo, 2019.
2. Muqallad, I. (1980). Studies in Public Administration with Some Comparative Analysis, third edition, Kuwait: Al-Sabah Foundation, 1980.
3. Anderson, J. (1999). Public Policy Making, first edition, translated by Amer Al-Kubaisi, Amman: Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, 1999.
4. David Easton, The Analysis of political system, 5 Edition, Edited by Roy Macridis and Bernard E. Bown, Irwin Dorsey(Georgetown , the Dorsey press Homewoo, 1977 .
5. Bonoua, N. (2009). The role of civil society in making, implementing and evaluating public policy, a case study of Algeria, Algeria: Haj Khidr University, 2009.
6. Hussein, A. (2002). Introduction to Public Policy Analysis, International Center for Political Studies, Amman 2002.
7. Abdullah, H. (1998). Public policies in our present time - a scientific view --, Amman: Al-Dar Al-Ahliyya for Publishing and Distribution, 1998.
8. Qader, M. (2014). Food Security in the Arab World...When will it be achieved and how? New Economy Journal, Issue 10, University of Chlef: Algeria, 2014.
9. Khairy, S. (2014). The reality of food security and the food gap in Iraq in light of the global food crisis, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, Issue 41, University of Baghdad, 2014.
10. Al-Shammari, R. (2010). Challenges Facing Iraqi Food Security, Journal of the College of Basic Education, Issue 2, University of Babylon, 2010.

11. Al-Zubaidi, A. (2022). The agricultural reality in Iraq after 2003, challenges and solutions, an article published in Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2022.
12. Zamil, S. (2009). Agricultural development and food security requirements in Iraq, an article published in: Al-Ghari for Economic and Administrative Sciences, Najaf, 2009.
13. Iraqi Facts Newspaper, Food Security Law, Issue No. 4681, House of General
14. Biader center for strategic planning <https://www.baidarcenter.org/posts>
15. Adnan Hussein Al kheaat, Dissertation of the blackness land and the challenges of Iraqi food security, Strategic Studies Center of the University of Karbala, <https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog>
16. The National Statistics Center, by Ali Al-Araji, The reduction of livestock wealth in Iraq 20% in 10 years, <https://tafnied.com>